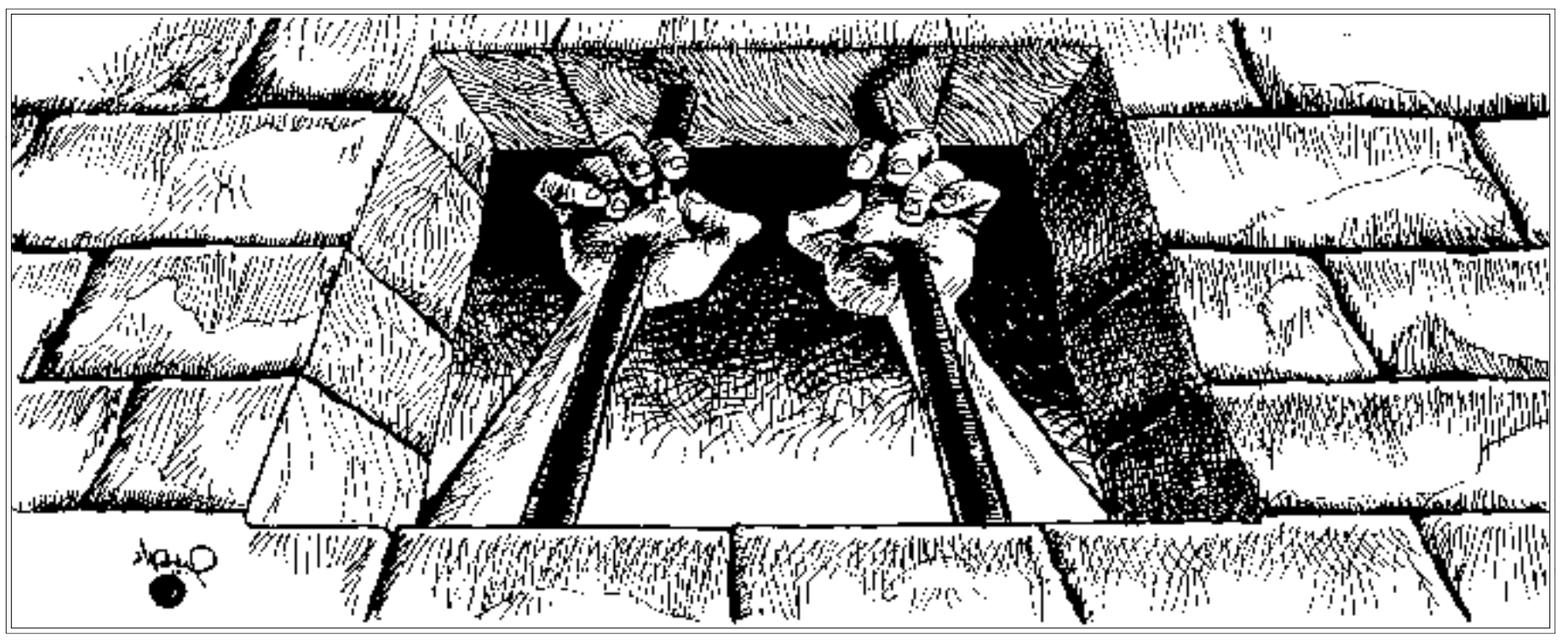

أزمة النظم ومعاناة الشعوب في العالم العربي

مصطفى الفقي *

■ تبدأ محنة الأمة – أية أمة – من نقص كفاءة النظم السياسية السائدة وضعف قدرتها على تفادي توريط شعوبها في مأزق جديد بين حين وآخر حيث تكون النتيجة هي أن تدفع الشعوب الفاتورة الغالية بينما تستمتع بعض النظم بميزات متزايدة وإمكانات ضخمة وغالباً ما يرتبط ذلك بديكتاتورية الحكم وغيبة الديموقراطية وسيطرة التخلف السياسي، بل وشيوع الفساد أيضاً.

والذي يعنينا من ذلك كله أن الشعوب تبدو في تلك الحالة مغلوبة على أمرها مقهورة في أرضها مسلوبة الإرادة. وقد يقول قائل إن النظم انعكاس للشعوب لأن الحاكم في أي دولة هو من يستحقه شعبها. وهذا القول مردود عليه لأنه يفترض وجود إرادة حرة تمارس الجماهير من خلالها حق التعبير السياسي عن من تريده وتملك أيضاً حق الاختيار الحر لمن توليه ونستطيع ان نناقش هذا الموضوع الذي يرتبط بالظروف التي أحاطت بالأمة العربية في العقود الأخيرة فضلا عن التوقيت الذي نكتب فيه وهو المرتبط بالتطورات الدرامية التي تمر بها المنطقة العربية خصوصاً في فلسطين والعراق، لذلك نحدد تصورنا من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن التخلف السياسي هو جوهر القضية منه بدأت مأسينا وعنه انطلقت مشاكلنا كذلك ارتبطت به نكباتنا ونكساتنا بل كوارثنا، وفي ظني ان التخلف السياسي هو عقدة العقد كما أن الإصلاح الشامل يعني بالضرورة كسب المعركة ضد التخلف السياسي بكل أشكاله فإرادة الشعوب لا بد ان تتجسد في شخصية الحاكم، خصوصاً في منطقة يحتل فيها الفرد مساحة كبيرة ويشغل الحكم حيزاً مسيطراً عليها للغاية لذلك فإن الإرادة السياسية هي العنصر الأساسي أو كما يسميها الفلاسفة في علم المنطق هي «المتغير المستقل» الذي يقود وراءه مجموعة كبيرة من المتغيرات التابعة في جوانب الحياة كافة. كذلك فإن التخلف السياسي يرتبط غالباً بالفقر الفكري والاضمحلال الثقافي وتدني مستوى المعيشة وغياب العدالة في المجتمع كما يرتبط ايضاً بضعف الأداء الإداري ونقص الخدمات وقصور المشاركة السياسية وغيبة الديموقراطية الحقيقية. وهنا تكمن أزمة النظم وتتلخص مآسي الشعوب.

ثانياً: إن محنة الأمة تأتي من مجموع الفرص الضائعة على مختلف الأصعدة بدءا من غيبة التضامن القومي وضعف التنسيق السياسي واختفاء التكامل الاقتصادي وصولا الى تزايد الفاقد من قدرات الأمة والذي يبدو أكثر كثيراً من المتاح منه فضلا عن سوء استخدام الموارد او توظيف القدرات. ويكفي هنا ان نتأمل بعض النظم العربية لنكتشف ان الإرادة معطلة وأن الموارد مهدرة وأن الاصلاح بعيد المنال. وهو ما يقتضي ضرورة المضي في طريق طويل لا بد أن نبدأه اليوم وليس غداً، لأن قطار الأحداث يجري بسرعة مخترقاً واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية وأشدها توترا.

ثالثاً: إن غياب الديموقراطية – رغم أنها تبدو طرحاً مكرراً – إلا أنها تظل مسألة حيوية في تحديد مسار الأمة وتقدم شعوبها ورفع المعاناة عنها. ونحن نظن هنا ان الديموقراطية ليست نموذجا بعينه او اجراءات بذاتها ولكنها قبل ذلك كله مناخ سياسي وبيئة فكرية ومساحة من الليبرالية السياسية التي تسمح بالحوار الحر والنقد البناء والفكر المختلف. فالديموقراطية ليست فقط هي المؤسسات، لكنها ايضاً السياسات ضمن إطار عام يفسح المجال أمام الحريات ويحترم القانون ويعلي من قدر حقوق الانسان. وهنا يجب أن نتذكر أن أحدث تعريف للدولة الديموقراطية هو أنها دولة القانون STATE OF LAW .

رابعاً: إن الفساد ظاهرة انسانية تعاني منها كل المجتمعات وتعرفها كل النظم ويدفع ثمنها المواطن العادي في كل الشعوب ولكن شيوع الفساد وتجاوز معدلاته للنسب المعتادة هو الأمر الذي يدعو الى القلق ويحتاج الى المراجعة، علماً بأن الفساد كل لا يتجزأ ترتبط عناصره المختلفة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل مناخ عام تغلب عليه المعايير السطحية وتختلط فيه السلطة بالثروة وتغيب عنه ضوابط حماية المال العام ويضعف فيه الشعور بالانتماء الى الوطن وعندئذ يتفشى الفساد وتشيع المحسوبية وتنتشر الرشوة وتختفي القيم الايجابية وتسود السلوكيات المظهرية وتبدأ حالة من الغليان لدى الطبقات المطحونة والفئات الكادحة وهي تشعر بالتناقض بين ما تعيش فيه وبين ما تراه حولها.

خامساً: إن ارتباط النظم الفردية بالنكسات السياسية والنكبات القومية أمر لا يحتاج الى دليل. فما عانته الأمة العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان مرتبطا بغيبة نظام سياسي ديموقراطي، كما ان ما جرى للعراق هو تأكيد أشد لظلم الانظمة الفردية وما تلحقه بشعوبها من آلام وعذاب، وليس هناك من مخرج إلا بترشيد القرار السياسي والخروج من دائرة الحكم الفردي وتعزيز مسيرة الديموقراطية لأن المأزق الذي نواجهه في هذه المرحلة الحرجة من حياة أمتنا يحتاج الى عملية اصلاح جذري تبدأ من اعلى الى اسفل ومن اسفل الى أعلى أيضاً علما بأن تأجيل ذلك سيجلب علينا مزيداً من المتاعب والمصاعب والآلام والنكسات.

هذه ملاحظات عابرة حول قضية مستقرة تمثل جوهر الشأن العام في أقطار أمتنا العربية. وكلما تابعنا نزيف الدم على الأرض الفلسطينية او المعاناة التي يشعر بها العراقيون تأكد لنا أكثر من أي وقت مضى أن هناك طريقاً واحداً وسبيلاً واضحاً وهو القيام بعملية مراجعة شاملة لجوانب حياتنا ومواجهة شجاعة مع مشاكلنا ومصارحة أمينة لشعوبنا التي لا تقتات بالشعارات ولا تعيش بالأحلام ولا تقودها الأوهام، إذ لا بد من وعي صادق ومكاشفة كاملة تطفو فيها الحقائق على السطح وتختفي منها الازدواجية التي نعيش فيها وتتقدم الشفافية لتصنع مجتمعاً عربياً جديداً له صدقية واحترام في عالم اليوم يواجه أمراضه في وضوح ويتعامل مع مشكلاته بشكل مباشر وينفتح على الغير وترتفع فيه قيم الانسان وتقل معه صلاحيات الحاكم الفرد، إنني لا أقول ذلك من منطلق نظري فقط ولكن أمامنا تجارب الشعوب وخبرات الأمم التي اكدت دائما ان الانسان هو صانع قدره وهو المتحكم في مستقبله لأن الله سبحانه وتعالى قال «لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم». كما لا يجب أن يغيب عن الذهن أن تيار الاصلاح الذي نتحدث عنه والمراجعة الشاملة التي نريدها هي أمور لن تتحقق بغير ارادة عامة يلتقي حولها الجميع وتجمع عليها الأمة ويتحقق لها قبول قومي شامل خصوصاً وأنها لا تتجه الى الانظمة وحدها، لكنها تنصرف ايضاً الى المواطن العربي في كل مكان والذي اصبح مطالباً بالتجديد في العمل والكفاءة في الانتاج والتعامل بانتماء صادق لأمته ودولته ولعلي أشير هنا الى ملاحظات ثلاث:

الملاحظة الأولى: إن الحديث عن الاصلاح تحول لدينا الى ما يمكن تسميته بـ«موضة سياسية» فأصبح يتحدث عنه الجميع ربما من دون مضمون حقيقي او اقتناع كامل. كذلك فإن الاصلاح اصبح امراً تنظر اليه الاطراف المختلفة كل من زاويته وجرت عملية تحميل للمسؤولية من كل طرف على عاتق الطرف الآخر وكادت تتوه الحقيقة الى حد كبير كما تبنت الاصلاح ذاته قوى هي ابعد ما تكون عنه ولكنها تتاجر فقط به.

الملاحظة الثانية: إن هناك توجساً من تعبير الاصلاح. فالنظم ترى فيه اشارة سلبية اليها بينما ترى فيه الشعوب احتمالاً للمساس بهويتها خصوصاً عندما جرى حديث متكرر حول الاصلاح الثقافي بل ومراجعة الخطاب الديني ايضاً كذلك فإن الجميع يستبد بهم هاجس شديد مصدره ان الدعوة قد بدأت من طرف اجنبي وهو الولايات المتحدة الاميركية عندما كانت مبادرة كولن باول للشراكة الشرق اوسطية هي نقطة البداية في تلك الحملة الغامضة.

الملاحظة الثالثة: إن في ذاكرتنا القومية موجات اصلاح ونوبات تغيير لذلك فإننا يمكن أن نتبنى تياراً اصلاحياً ذاتياً مصدره هو وجدان الأمة وتراثها على نحو لا يتعارض مع هويتها او يعبث بشخصيتها الفكرية.

هذه بعض الملاحظات المتصلة بذلك الموضوع الحيوي الذي يستحوذ على اهتمامنا ويسيطر على الدوائر الفكرية والاكاديمية والسياسية والثقافية في بلادنا، ولا يجب اطلاقاً ان تكون لدينا حساسيات من مطالبة الغير بذلك الاصلاح فالمعيار الذي نحتكم اليه يتلخص في سؤال واحد وهو هل نحن محتاجون الى التغيير منتظرون للاصلاح أم أن الأمر لا يتطلب ذلك؟، إذ أن محنة الأمة التي نشأت عن خطايا النظم ومعاناة الشعوب هي اليوم الدافع الأساسي ومصدر الإلهام الحقيقي لكل الأفكار الايجابية الجديدة وكل التوجهات العصرية المطلوبة حتى نصبح يوما بحق «خير أمة أخرجت للناس».

* كاتب قومي، عضو البرلمان المصري.

دولة إسلامية أم دولة المسلمين؟

إبراهيم غرايبة *

■ تتخذ حركات إسلامية شعار إقامة الدولة الإسلامية هدفاً أساسياً لعملها ونضالها، ويبدو أن الخطاب الإسلامي والسياسي شغل كثيراً بجدوى هذا الشعار وأهميته وتقويم محاولات تطبيقه، من دون أن يشغل نفسه بما هو أكثر بداهة وأساسية في التفكير والسؤال، مثل ما هي الدولة الإسلامية؟ هل هي قائمة بالفعل في العالم الإسلامي أم ليست موجودة؟ أم أنها قائمة على نحو متفاوت ومختلف بين دولة وأخرى وباختلاف في مستويات تطبيقها ومفاهيمها ونسبيتها؟

ماذا نعني بالدولة الإسلامية؟ فمنظمة المؤتمر الإسلامي تضم في عضويتها ستاً وخمسين دولة «إسلامية» وهي دول قائمة بالفعل وتعتبر نفسها إسلامية، وتنص دساتيرها في الغالب على أن دين الدولة هو الإسلام، وأنه مصدر رئيس للتشريع.

إن صفة الإسلام (أو عدمه) لا تطلق على هيئات أو مؤسسات أو دول أو حكومات أو جمعيات، فالإسلام أو الكفر يتعلقان بالأفراد فقط، ومن ثم فإن تسمية «الإسلامية» التي نشأت في العقود الأخيرة وصارت تطلق على الدول والجماعات... وحتى المستشفيات!! والشركات التجارية والاستثمارية لا تعني أبداً نقيض الكفر أو أن ما سواها ليس مسلماً أو كافراً.

ومصادر الفقه في التراث الإسلامي تصف الدول بدار الإسلام أو دار الكفر أو دار الحرب أو دار الذمة، أي دولة المسلمين أو دولة غير المسلمين، والفرق واضح وكبير بين المصطلحين. بل إن بعض المفكرين يدعو الى استخدام مصطلح الفكر السياسي لدى المسلمين وليس الفكر السياسي الإسلامي باعتبار أن المسلمين يجتهدون في اختيار وسائل الحكم والإدارة، ويقتربون بذلك من الإسلام أو يبتعدون ولكن ذلك لا يعني أن ممارساتهم هي الإسلام كما لا يعني مجانبتهم الصواب أنهم ليسوا مسلمين.

فالدول الإسلامية بالمفهوم الاصطلاحي قائمة بالفعل، والحديث عن العمل على إقامتها هو سعي الى تحقيق ما هو محقق.

ولكن هذا لا يعني أبداً الحكم على جهود الحركات والدول والمجتمعات الإسلامية نحو إقامة الدولة الإسلامية بأنه تكرار أو وهم وعبث... ولكنه في معظمه محاولة لتطبيق الشريعة الإسلامية وزيادة الاقتراب من الإسلام، فالحديث إذاً هو عن تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة والحكم.

والدول الإسلامية القائمة اليوم تطبق الشريعة الإسلامية، بمعنى اعتبارها مصدراً للتشريع وانسجام الأحكام معها، إلا في حالات تقل أو تزيد من بلد إلى آخر، ولا ينفي عن دولة أو حكومة صفة الإسلام إن لم يطبق القائمون عليها أو حكامها بعض أحكام الشريعة الإسلامية إلا إذا كان الامتناع عن تطبيقها نتيجة اعتقاد أو فعل ليس له تفسير إلا الكفر.

ولم يحدث بالفعل (ولن يحدث) أن طبقت الشريعة الإسلامية على نحو تام وكامل في التاريخ والجغرافيا منذ وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ذلك أن فهم أحكام الشريعة وتطبيقها يتضمنان قدراً كبيراً من الاجتهاد والتقدير لا بد من أن يحتملا الخطأ والتقصير بل عليه الاختلاف بين الفقهاء والحكام والمذاهب الفقهية والفكرية..

وهكذا، فإننا نجد في التاريخ والجغرافيا نماذج متعددة ومختلفة للدولة الإسلامية، ففي المشهد المعاصر نرى السعودية وإيران والسودان وتركيا (تجربة حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية) إضافة إلى النموذج التقليدي السائد للدولة الإسلامية المختلف عن النماذج السابقة، مثل الأردن والكويت وباكستان وأندونيسيا وسائر الدول الإسلامية.

وقد اشتط البعض في تفسير الآيات والأحاديث وتوصل إلى أحكام عن الدول والحكومات تخالف إجماع الأمة الإسلامية، فذهبوا إلى تفسير قوله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» وقوله تعالى: «أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون»، في أن الحكومات والدول (وأحياناً المجتمعات) القائمة اليوم هي كافرة لأنها لا تحكم بما أنزل الله، وهو حكم متسرع لا يأخذ بالاعتبار معنى «الحكم» في الآية واللغة ولا ينسجم مع الفهم الذي استقرت عليه الأمة، وأجمعت عليه طوال تاريخها، فالحكم و«الجهل» مسألة قضايا لا تخص الحكم والسياسة فقط، ولكنها تشمل جميع الأفعال والأقوال، والكفر له أحكامه وشروطه.

واعتبار الحكومات والدول الإسلامية القائمة اليوم كافرة فيه شطط وتناقض واعتساف، فهل هي مثل إسرائيل أو بريطانيا على سبيل المثال؟؟ وهل يعني عدم تطبيق أي حكم أنزله الله كفراً، فتكفر إذاً جميع الدول التي قامت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، لأنه ما من حاكم إلا ولم يطبق حكماً أنزله الله، فالكمال والعصمة مستحيلان، والحكم أيضاً يشمل كل الأفعال كالقضاء والإدارة والتدريس، فهل يكفر كل من يخطئ أو يخالف الشريعة الإسلامية في أعماله؟ إن أخطأ في تصحيح ورقة امتحان، أو في اختيار الموظفين والمفاضلة بينهم، أو لم يعدل بين أبنائه؟ فهي أفعال وغيرها كثير هي «حكم»، وعندما تفهم الآية «ومن لم يحكم...» بأنها تعني الحكومات والدول فمن يكفر؟ هل هو رئيس الدولة أم الوزراء؟ أم النواب؟ أم القضاة؟ أم جميعهم؟ بل إن الحكم يشمل كل موظفي الحكومة والدولة حتى أئمة المساجد ومؤذنيها؟!

ويبقى السؤال قائماً ومشروعاً لا تلغيه المقاربة السابقة... هل يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية اليوم في أنظمة الحكم والإدارة العصرية؟ وهل يتعارض النظام الإسلامي أم يتوافق مع مفاهيم الدولة الحديثة ومع حقوق الإنسان المتعارف عليها؟

إن النظام الإسلامي ليس أحكاماً جاهزة تطبق ولكنه قواعد عامة ومقاصد كلية وأهداف وغايات وفلسفة يسعى المسلمون الى تطبيقها، ولهذا فقد اختلفت النماذج الإسلامية في الحكم اختلافاً كبيراً، كان بعضها متقدماً في تحقيق الحريات والحقوق العامة، وبعضها الآخر يبالغ في الظلم والتسلط، ولا أحد يستطيع أن ينفي صفة الإسلام عن أي من هذه الأنظمة... وما يمكن اعتباره هنا هو ما قاله ابن القيم في كتابه «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية»، السياسة الشرعية مدارها العدل، ولو لم ينص عليه وحي، ذلك أن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت إمارات الحق وأسفر وجهه بأي طريق كان فثمة شرع الله ودينه؟ وعرف السياسة بأنها «ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه رسول ولا نزل به وحي، فأي طريق استخرج بها العدل فهي من الدين».

وربما يكون لافتاً أن جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا عام ١٩٢٨ وصارت كبرى الحركات الإسلامية في الوطن العربي وانبثقت منها حركات إسلامية أخرى، وتأثر بها العمل الإسلامي في العالم الإسلامي لم تنص في أهدافها الأساسية على إقامة الدولة الإسلامية، ولم يرد هذا المصطلح في قانونها الأساسي، إذ نصت أهداف الجماعة كما في قانونها الأساسي الذي أقر عام ١٩٤٨ على أن «الإخوان المسلمون» هيئة إسلامية جامعة تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء بها الإسلام وما يتصل بهذه الأغراض: شرح دعوة القرآن الكريم، وعرضها وفق روح العصر، وجمع القلوب والنفوس على المبادئ القرآنية، وتقريب وجهات النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة، وتنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها، والعمل على رفع مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، والمساهمة في الخدمة الشعبية، ومكافحة الجهل والفقر والمرض والرذيلة، وتشجيع أعمال البر والخير، وقيام الدولة الصالحة، ومناصرة التعاون العالمي، والمشاركة في بناء السلام والحضارة الإنسانية، وتحرير وادي النيل والبلاد العربية والوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي.

ويعتمد «الإخوان المسلمون» في تحقيق هذه الأغراض كما ينص نظامهم الأساسي وسائل الدعوة طريق النشر والإذاعة والكتابة والصحف والكتب والمطبوعات، والتربية، والتوجية بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع والتقدم بها إلى الجهات المختصة والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية، والعمل على إنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية وعلمية وصحية وخيرية.

كان ثمة اختيار واع لهذا النهج الإصلاحي للجماعة بأهدافها ووسائلها، فلم تذكر عبارة «الدولة الإسلامية» وإنما الدولة الصالحة، ولم يختر البنا أسلوب العمل السياسي الحزبي، وكان معتمداً، ولم يحاول الحصول على غالبية برلمانية، وكانت مشاركته في الانتخابات النيابية رمزية فقط، وقد ترشح البنا بنفسه عام ١٩٤٢ ثم انسحب في صفقة مع حزب الوفد الحاكم مقابل مكاسب أخرى في العمل العام، وربما لم يترشح غيره من «الإخوان» في الانتخابات النيابية على رغم أن الفرصة كانت متاحة للمشاركة الواسعة ولدخول البرلمان والمشاركة في الحكم بتشكيل الحكومة منفردين أو بالائتلاف مع الأحزاب القائمة كما كان يحدث بالفعل في مصر في الثلاثينات والأربعينات، ولم يختر البنا أن يؤسس حزباً سياسياً كما الأحزاب التي كانت قائمة وتعمل بحرية وتتنافس في الانتخابات النيابية وتشكل الحكومات كالوفد والأحرار الدستوريين.

لكن الانسحاب من هذا المجال في العمل كان اختيارياً لأن البنا لم يكن يرى جماعة «الإخوان» حزباً سياسياً يسعى الى الحكم، ولكنه يسعى في إصلاح وتغيير المؤسسات والأوضاع القائمة، لتكون الأمة بأسرها مسؤولة عن الدولة والحكومات القائمة ولتكون مسؤولية تطبيق الشريعة وتحقيق المصالح العامة منوطة بالمجتمع بجميع أفراده وليست برنامجاً لحزب أو جماعة، وكان خروج «الإخوان» من المغانم والممارسة اليومية فرصة للرقابة والمصداقية والنزاهة، وأن تكون حكماً ومرجعية للأفراد والسياسيين وموضع تنافس من جميع الأطراف على كسب تأييدها، وهي بخلوها من الأغراض والمنفعة المباشرة وحيادها كانت أقدر على التوفيق والإصلاح والدعوة ومساعدة المجتمعات على الاختيار. فهو يرى أن الدولة الإسلامية قائمة ولكنها تحتاج إلى إصلاح، وإلا فلماذا كان يحجم عن السعي لإقامة حكومة أو العمل على تحقيق تغيير جذري في نظام الحكم؟

وربما كان من المفارقات اللافتة أن تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر للمرة الأولى عام ٢٠٠٢ استخدم المصطلح نفسه الذي استخدم في النظام الأساسي للإخوان «الدولة الصالحة» أو الحكم الصالح الذي يراه تقرير التنمية الإنسانية أحد المداخل المهمة لتحقيق التنمية والإصلاح.

بدأت جماعة «الإخوان المسلمون» إصلاحية تتجه نحو الأمة، وكان مفهوم الدولة الإسلامية متأخراً جداً في مراحلها، وكان أيضاً انحرافاً عن فكرتها الأساسية، فقد كانت امتداداً للتيار الإسلامي الإصلاحي وبخاصة الشيخ رشيد رضا الذي كان أستاذ حسن البنا وكانت بينهما علاقة قوية، حتى إن البنا استأنف بطلب من ورثة رشيد رضا مشروعه في تفسير القرآن «المنار».

والخلاصة أن المسلمين يجتهدون في إقامة دولتهم وأنظمتهم العصرية بما يحقق ما يرون أنه عدل وصلاح وحرية، وينتقون من أنظمة الحكم والانتخاب والإدارة ما يقترب بهم من ذلك، وينجحون أو يفشلون، ويتفاوتون في النجاح والفشل.

* كاتب أردني

في لاجدوى العنف والمقاومة

■ للمقاومة سحرها في وعينا: السياسي منه وما دون السياسي. وما يجوز للمقاوم لا يجوز لغيره، حتى لو كانت الكارثة ما يلوح في آخر نفق مقاومته. لا أحد يسأل المقاوم عن أكلاف مقاومته. عن تركيبها. عن وعدها. عن إيديولوجيتها. عن احتمالاتها. عن قواها. عن ظروفها.

المقاومة، مثل الخير، لا تُسأل ولا تُساءل لأنها تقاوم الشر. وهل يُسأل الشر أو يُساءل؟

هذا وعي خرافي. وإذا كانت المقاومة اكتسبت هالتها السحرية لأنها قاومت الاستعمار، فلنلاحظ أن الأمور، في العراق وفي غير العراق، تغيرت وتتغير.

أولاً، إبان عهد الاستعمار لم تكن الجماعات الطائفية والجهوية قد تشكلت كمؤسسات وكهويات شبه ناجزة. كانت موجودة فقط كحالات خام. لهذا أمكن تجميعها في «وطنية» تقاوم الاستعمار. لهذا أمكنت «ثورة العشرين» العراقية مثلاً. لهذا أمكن أن تنشأ أحلاف بين نُخب المدن السنية من القوميين وبين أهل الأطراف غير السنة وأحياناً غير المسلمين.

هذا اختلف الآن: فدول الاستقلال الفاشلة لم تؤسس إلا هذا النوع من الوعي الطائفي والجهوي، بينما مزّقت الروابط الوطنية والدستورية الناشئة، أو كادت.

هذا يعني: أن السلاح المقاوم سيكون الآن سلاح جماعة بعينها لا سلاح وطن. وسلاح الجماعة يستنهض سلاح الجماعة الأخرى طلباً للحماية. إذاً: ما يبدأ وطنياً في الخطابات والبيانات يتحول، في الواقع، تمزيقاً للوطن. يتحول حرباً أهلية.

ثانياً، موضوعة الاستعمار بعد تجربة الاستقلالات اختلفت عنها قبل تجربة الاستقلالات. فحين كانت الدولة الاستقلالية وعداً كان رفض الاستعمار موضع إجماع وطني. لكن بعد فشل الكثير من التجارب الاستقلالية، صار الموضوع مُشكَلاً أكثر بكثير: صار هناك لدى فئات عريضة، في هذا المجتمع أو ذاك، طلب على الاستعمار. والطلب كثيراً ما يفوق العرض الاستعماري بدليل المناشدات التي تطلب التدخل: مرة في البلقان. مرة في العراق. مرة في فلسطين. مرات في أفريقيا.

هذا سياق كوني مخالف لسياق الأربعينات – الستينات الذي شهد ولادة ونمو الحركات الاستقلالية في المستعمرات. الوضوح والقطع اللذان اتسم بهما السياق الأول حل محلهما الالتباس والتردد في السياق الثاني.

حين يصل الأمر إلى العراق، يضاف عاملان آخران:

الأول، المشكلة الكردية. فتأزّم الوضع العراقي واحتدام العلاقات بين الجماعات الأهلية على إيقاع المقاومة، سيشكلان فرصة لإدراج الموضوع الكردي في مسار مغاير لإجمالي المسار العراقي. وتطور نزعة كهذه لا بد أن يصطدم باعتبارات إقليمية شديدة التعقيد.

الثاني، والأهم، أن صدام حسين إن لم يكن هو المقاومة فهو مكوّنها الأبرز. هذا يزيل التباسات كثيرة حول طبيعتها وبديلها المقترح أو المعلن. حول المقابر الجماعية التي ستكون وعد المقاومة، أو تجديد وعدها.

يُستحسن التفكير بطريقة أخرى تحكمها أولوية الجدوى للعراق وشعبه، وليس الأذى للأميركان. والأميركان في العراق لن تقدم لهم هذه المقاومة غير سبب وجيه كي يكونوا على الصورة البشعة المرسومة لهم، والتي يساهمون هم بنشاط في رسمها. سبب كي يمضوا في الحرب التي لم تنته، ويعزفوا حتى عن توفير الكهرباء!

حازم صاغيّة

الاصلاح في الكويت

■ الكويتية بين ضحايا مفاجآت الانتخابات النيابية التي تكفي فيها نسبة الاقبال المرتفعة على صناديق الاقتراع - ربما الأكبر في أي بلد عربي غير «ثوري» - للدلالة على أن الكويت تستحق ديموقراطيتها بامتياز، وان كانت هذه الديموقراطية لا تزال حتى الآن ذكورية.

المرأة ضحية مجدداً، لأن البرلمان العتيد الذي تواكب ولادته مشاريع أميركية لـ«تلقين» دول المنطقة فنون الحكم و«أصول» لعبة التعايش مع المعارضة «المعولة»، لن يكون بين مشاريعه منح المرأة حقوقها السياسية. وان لم تخسر شيئاً لأنها لا تملكه أصلاً، فالهزيمة الكبرى لليبراليين الذين صعقوا بتخلي الناخبين عنهم، والتقدم السريع للسلفيين وجهان لبذور أزمة تتنزع تحت مقاعد مجلس الأمة الذي لن تكون علاقته بسيرة مع الحكومة، ولا قدرته على تمرير مشاريع قوانين في منأى عن احتمالات مواجهته أزمات حادة. ولأن تنوّع التكتلات البرلمانية تلقى ضربة كبيرة، ليس فقط بـ«زلزال» الليبراليين، بل كذلك بخروج شخصيات لها تجربتها في الحياة النيابية التي ميّزت الكويت عن سواها في المنطقة... سيجد السلفيون أنفسهم في خصومة دائمة ومشاحنات مع «نواب الخدمات»، الموالين للحكومة، ما يعني تجاذباً حاداً يشل المجلس.

وبديهي أن تطرح باكراً مخاوف وتساؤلات حول العمر الافتراضي المقدر للبرلمان، وهل بإمكان أن يعمر ليكمل ولايته، أم يواجه قراراً بحله، في حال نشأت أزمة مستعصية مع الحكومة، باستجوابات لوزرائها، أو الاصرار على تحديها في مشاريع قوانين. ولن يبدّل معطيات هذه المواجهة، تكليف ولي العهد الشيخ سعد العبدالله مجدداً تشكيل الحكومة، أو اختيار الشيخ صباح الأحمد لهذه المهمة، كمؤشر الى رغبة في بدء اصلاح سياسي، حوله «همس» بين كويتيين عن رغبة أميركية مماثلة، بالأحرى إرادة أصلها أميركي.

في المقابل تبدو، ظاهرياً، على خط معاكس إرادة الناخب الذي أطاح أقل بقليل من نصف النواب، بمن فيهم عدد كبير من الوجوه القديمة، واختار تعزيز مقاعد الاسلاميين، خصوصاً السلفيين. فهؤلاء حين يطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية، وفي وعيهم «هجمة الديموقراطية الأميركية» على المنطقة، سيأتي تحركهم «وقائياً»، بالتالي تفتح معركة تحديد طبيعة الاصلاحات السياسية والدستورية في البلد، والتي طالما تأجلت سنوات طويلة، أولاً بسبب الاحتلال العراقي، ثم التفرغ لأولوية استقرار الكويت وأمنها، حين كان صدام حسين يتربص.

ذاك لا يعني بالطبع أن التطلع الى اصلاح ما، حكر على الاسلاميين، وهم معنيون أيضاً بتمنيات السفير الأميركي ريتشارد جونز الذي استبق الاقتراع برسالة الى مجلس الأمة الجديد داعياً اياه الى أن يكون «حيوياً» و«متفانياً أمام مصالح الكويت»، لأنه وقبل كل شيء سيكون «شريكاً» للحكومة في تقرير مستقبل البلد. وإذا فُهم من رسالة التمنيات أنها تلمح ضمناً الى فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، كأن القرار كان حُسم في «بيت الحكم» عشية الانتخابات، فهناك أمام الكويتيين قضايا تبدأ بتنقيح دستور ١٩٦٢ وتعديل قانون الانتخاب، ولا تنتهي بمشاكل البطالة... كأن كل شيء هناك خرج من التاريخ نحو ١٣ سنة، جُمد بانتظار خروج صدام من الحكم في العراق.

لعل ذلك يبرر سخونة الانتخابات التي استعادت وهجها الكامل، فبدت أول دورة اقتراع منذ ١٩٩٠ بهموم كويتية خالصة. وإن خرجت القبائل من دون خسارة في مقاعدها، فالمحك الحقيقي هو للطرف الزاحف بشعبية «جديدة»، وفي ذلك سيتساوى السلفيون والمعارضون المستقلون الذين يمكنهم التأثير في مسار الاصلاح... إذا حانت ساعته، على رغم فوارق الأرقام.

وبين قبليين واسلاميين ومستقلين، يبقى السؤال كيف تواجه الكويت «هجمة الديموقراطية الأميركية»، بعدما مني «أنصار أميركا» الليبراليون بالهزيمة الشنعاء.

زهير قصيباتي

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan
رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر
المدير العام: روبير جريديني
■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
– الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
– التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري – شارع المعرض – مبنى دار «الحياة» – ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف: ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا – الدور الرابع – شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٤٦١ ٧٥٣٢ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس : ٠٣-٨٤٣٤١٠٠
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية – برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠/١ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
– الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة – شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) – الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com